AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/53/258
S/1998/763
17 August 1998
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
البند ٧٣ (د) من جدول الأعمال المؤقت*
استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

مجلس الأمن
السنة الثالثة والخمسون

رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٨ وموجهة من البعثة الدائمة لغابون لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

أتشرف بأن أوافيكم طي هذا بالتقريرين الختاميين للاجتماعين الوزاريين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المعقودين على التوالي في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨ في ليبرفيل ومن ١٨ إلى ٢١ أيار/مايو ١٩٩٨ في باتا بغينيا الاستوائية.

وسيكون من دواعي امتناني البالغ أن تتفضلوا بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقيها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن.

(التوقيع) ديني دانغ ريواكا
السفير، الممثل الدائم

* A/53/150.

المرفق الأول

التقرير الختامي لاجتماع وزراء الدفاع والداخلية في البلدان الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المعقود في ليبرفيل في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨

مقدمة

١ - عقد في ليبرفيل، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨، أول اجتماع من نوعه لوزراء الدفاع والداخلية في البلدان الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

٢ - وحضرت الاجتماع وفود البلدان التالية: أنغولا، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سان تومي وبرينسيبي، غابون، غينيا الاستوائية، الكاميرون، الكونغو. ومنع وفد رواندا من الحضور. ولما كان وفد تشاد لم يشترك في الأعمال، فقد تقدم باقتراحات مكتوبة إلى المكتب الذي أحاط علما بها.

٣ - وتميزت جلسة الافتتاح الرسمية للاجتماع بكلمة الترحيب التي ألقاها الجنرال إدريس نغاري، وزير دفاع غابون، وبخطبة الافتتاح التي ألقاها صاحب السعادة كازيمير أولي مبا، رئيس مكتب اللجنة ووزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون، باسم حكومة البلد المضيف.

٤ - سير الأعمال

بدأت أعمال الاجتماع بإقرار جدول الأعمال التالي:

- تبادل الآراء بشأن التعاون دون الإقليمي في مجال الدفاع والأمن؛

- مشروع إنشاء "مجلس أعلى لتعزيز السلام ومنع المنازعات المسلحة في وسط أفريقيا وإدارتها وتسويتها"؛

- النظر في مشروع التدريبات العسكرية المشتركة على محاكاة عمليات حفظ السلام؛

- النظر في مشروع الحلقة الدراسية لإعداد المدربين في مجال تعزيز السلام عن طريق تدابير محدد لنزع السلاح؛

- النظر في مشروع برنامج مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية؛

- تبادل أولى للآراء بشأن تقرير الأمين العام المعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها"؛

- تقييم التقدم المتحقق في إنشاء آلية للإنذار المبكر تكون أداة لمنع الأزمات والمنازعات في وسط أفريقيا.

ألف - تبادل الآراء بشأن التعاون دون الإقليمي في مجال الدفاع والأمن

٥ - أثارت هذه المسألة نقاشا واسعا شدد فيه الوزراء على ضرورة تعزيز التعاون في مجال الدفاع والأمن في المنطقة دون الإقليمية. وقد أتاح تبادل الآراء لكل وفد فرصة عرض موقف بلده.

أنغولا

٦ - تعهد وفد أنغولا بتوقيع ميثاق الدول الأعضاء لعدم الاعتداء في مؤتمر القمة القادم لرؤساء الدول والحكومات.

٧ - واستنادا إلى الحالة السياسية الداخلية، أعرب هذا الوفد عن أسفه لعدم احترام الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) لبروتوكول لوساكا بتمامه. وفي هذه النقطة بالذات، رحبت اللجنة بالجهود التي تضطلع بها حكومة أنغولا لتعزيز التسوية السلمية.

بوروندي

٨ - حدد وفد بوروندي الإعراب عن شكره للبلدان الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا لما أبدته دوما من مساندة فعالة لبلده في كفاحه للتخلص من الحصار الاقتصادي الجائر الذي تفرضه البلدان المجاورة. وطلب الوفد إلى البلدان الأعضاء في اللجنة المضي في هذا السبيل.

٩ - وأبدى الوفد أيضا اغتباطه لما أعلنته البلدان الأعضاء في اللجنة مجددا من تأييد راسخ للعمل فورا على رفع الحصار الاقتصادي والسياسي الذي يخنق شعب بوروندي ويحول بينه وبين التقدم في سعيه إلى تحقيق سلام دائم.

الكاميرون

١٠ - أبلغ وفد الكاميرون اللجنة بآخر تطورات الأزمة بين الكاميرون ونيجيريا حول شبه جزيرة باكاسي وغيرها من النقاط الحدودية.

١١ - وفي هذا الصدد أبلغ الوفد اللجنة بعدم احترام نيجيريا للحدود الموروثة من عهد الاستعمار، مما يُهدد الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

١٢ - ومن ناحية أخرى فإنه لما كانت الكاميرون في انتظار حكم محكمة العدل الدولية التي بدأت النظر في الدفوع الأولية التي أثارتها نيجيريا، فإن اللجنة تأمل أن يحترم الطرفان أحكام المحكمة.

١٣ - وأخيرا، فإنه لما كان وفد الكاميرون قد أثار مشكلة قطاع الطرق التي أصبحت تهدد أمن دولنا، فقد طلبت اللجنة التعجيل باتخاذ تدابير جماعية للقضاء على هذه الظاهرة.

الكونغو

١٤ - ذكّر وفد الكونغو اللجنة بالمأساة التي عاشها بلده مؤخرا وأبلغها بالجهود المبذولة من أجل تعمير البلد وتحقيق المصالحة الوطنية.

١٥ - وشدد الوفد أيضا على ضرورة امتناع دول المنطقة دون الإقليمية عن أن تكون قواعد لزعزعة استقرار الدول المجاورة.

١٦ - واقترح الوفد كذلك زيادة الاتصالات بين أجهزة الأمن في الدول الأعضاء في اللجنة لتعزيز الثقة المتبادلة.

جمهورية أفريقيا الوسطى

١٧ - ذكّر وفد جمهورية أفريقيا الوسطى بأسباب الأزمة التي هزت بلده والتي بلغ مداها حدا حمل رؤساء الدول المجتمعين في مؤتمر قمة فرنسا - أفريقيا في واغادوغو (بوركينا فاصو) على أن يقرروا وجوب البحث عن حل.

١٨ - وحرص الوفد على الإشادة بالوسطاء البارزين في هذه الأزمة بقيادة فخامة الحاج عمر بونغو، رئيس جمهورية غابون ورئيس اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي، في التسوية الشاملة لهذه الأزمة.

١٩ - على أنه رغم التحسن الملحوظ على الطبيعة ورغم استبدال بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى ببعثة البلدان الأفريقية لرصد اتفاقات بانغي، فإن هذا الوفد يسلم بأن الحالة لا تزال هشة، وخصوصا في المناطق النائية من البلد، بسبب انتشار الأسلحة، مما يخلق ظاهرة جديدة مقلقة هي ظاهرة "قطاع الطرق" الذين هم في حقيقتهم عصابات مسلحة.

٢٠ - وعلاوة على ذلك، أبلغ وفد جمهورية أفريقيا الوسطى اللجنة بالمناورات العسكرية المشتركة بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وهي تجربة تعتزم جمهورية أفريقيا الوسطى خوضها من جديد مع جمهورية الكونغو الديمقراطية.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢١ - أشاد وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية بإنشاء لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وهو ما يندرج، حسبما يرى الوفد، في إطار تعزيز السلام في المنطقة دون الإقليمية.

٢٢ - وبعد أن أدان الوفد الوسائل التي كان يستخدمها النظام السابق والتي كانت وراء العمل العسكري الذي قام به تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو، أبلغ اللجنة بالجهود التي تبذلها حكومة الخلاص العام من أجل تعمير البلد.

٢٣ - ونديد الوفد بحظر نشاط الأحزاب السياسية التي تضم أكثر من أربعمائة من أفراد الميليشيات، وأبدى امتعاضه من الدعاية السيئة التي يقوم بها بعض أعضاء المجتمع الدولي والتي من شأنها تثبيط همة المستثمرين.

٢٤ - وأشار الوفد إلى الحالة في منطقة كيفو قائلا إن تدفق أعداد كبيرة من أفراد العصابات المسلحة الأجنبية يزعزع الأمن. وطلب الوفد معونة الأمم المتحدة من أجل نزع سلاح هذه العصابات وإعادة أفرادها إلى أوطانهم.

سان تومي وبرينسيبي

٢٥ - أبلغ وفد سان تومي وبرينسيبي اللجنة بالجهود التي يقوم بها بلده لتوطيد المنجزات الديمقراطية.

٢٦ - ويرى الوفد أن التعاون دون الإقليمي في مجال الدفاع والأمن عنصر أساسي للاستقرار والسلام في المنطقة دون الإقليمية.

٢٧ - وكرر الوفد الإعراب عن رغبة بلده في أن تنشئ اللجنة وحدة لحفظ السلام في المنطقة دون الإقليمية.

باء - مشروع أنشاء "مجلس أعلى لتعزيز السلام ومنع الزمات السياسية والمنازعات المسلحة في وسط أفريقيا وإدارتها وتسويتها"

٢٨ - نظر الوزراء في مشروع يتعلق بإنشاء "مجلس أعلى لتعزيز السلام ومنع الأزمات السياسية والمنازعات المسلحة في وسط أفريقيا وإدارتها وتسويتها" وهو مرفق بهذا التقرير.

٢٩ - وقد اعتمدوا بالإجماع هذا المشروع الذي سيعرض على رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في اللجنة في مؤتمرهم القادم للقمة للموافقة عليه.

جيم - النظر في مشروع التدريبات العسكرية المشتركة على محاكاة عمليات حفظ السلام

٣٠ - عملا بتوصية الاجتماع الوزاري التاسع للجنة، قدم وفد غابون الذي يرأس مكتب اللجنة مشروعا للتدريبات العسكرية المشتركة على محاكاة عمليات حفظ السلام. وقد وافق الوزراء على تنفيذ هذا المشروع.

٣١ - وتحقيقا لذلك، سيعقد اجتماع لرؤساء الأركان في ليبرفيل بغابون يومي ١٤ و ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨ لتحديد الطرائق العملية للقيام بهذه التدريبات وتقييمها.

٣٢ - وسينظر هذا الاجتماع في المشروع الذي قدمته غابون ويصقله. وقد كلف الوزراء مكتب اللجنة بتقديم المشروع النهائي إلى الأمينين العامين للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك إلى أي مساهم آخر، من أجل الحصول على التمويل اللازم للقيام بهذه التدريبات.

دال - النظر في مشروع الحلقة الدراسية لإعداد المدربين في مجال تعزيز السلام عن طريق تدابير محددة لنزع السلاح

٣٣ - شدد الوزراء على ضرورة تزويد جميع أعضاء اللجنة بالخبرة اللازمة لتنفيذ برامج حقيقية لتعزيز السلام وتوطيده عن طريق تدابير محددة لنزع السلاح.

٣٤ - وسلم الوزراء بأن من شأن هذه الحلقة الدراسية أن تسهم في تعزيز قدرات البلدان في المنطقة دون الإقليمية فيما يتصل بتنفيذ برامجها لنزع السلاح وتعزيز السلام.

٣٥ - وأعرب الوزراء عن امتنانهم للبلدان التي قدمت تبرعاتها إسهاما منها في تمويل الحلقة الدراسية وطلبت إلى أمانة اللجنة كفالة فعالية هذه الحلقة الدراسية.

هاء - النظر في مشروع برنامج مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية

٣٦ - ناقش الوزراء هذه النقطة باستفاضة وشددوا على ضرورة العمل بشكل عاجل على اتخاذ تدابير فعالة تساعد في القضاء على كارثة الانتشار غير المحكوم للأسلحة وما يرتبط بذلك من اتجار بالمخدرات.

٣٧ - وسلم الوزراء بأن التعاون الحقيقي على الصعيد دون الإقليمي هو وحده الذي يساعد في المكافحة الفعالة لهذه الظاهرة المزدوجة.

٣٨ - وسلم الوزراء أيضا بأن مساعدة المجتمع الدولي ستسهم في تكثيف الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة دون الإقليمية في مكافحتها للاتجار غير المشروع بالأسلحة.

٣٩ - وفي هذا الصدد، رحب الوزراء بتوصيات الأمين العام للأمم المتحدة الواردة في الفقرتين ٢٧ و ٢٨ من تقريره المعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها".

٤٠ - وعلاوة على التدابير التي أوصى بها الأمين العام، اقترح الوزراء التدابير الإضافية التالية:

'١' تشكيل فريق عامل تقني من شرطة التدخل، يكون الهدف منه التعاون بين شتى مؤسسات الشرطة من أجل محاربة الجريمة والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

'٢' يتألف هذا الفريق أساسا من العناصر التالية:

- الشرطة،

- الجمارك،

- مصلحة الهجرة والحدود،

- الأجهزة الخاصة.

'٣' العمل، على صعيد المنطقة دون الإقليمية، على وضع صكوك قانونية في موضوع مراقبة تداول الأسلحة.

'٤' تشديد الرقابة على أنشطة العبور والنقل في مناطق الحدود، ولا سيما فيما يتصل بالصهاريج والحاويات المستخدمة في نقل الأسلحة والمخدرات.

'٥' عمليات تمشيط مشتركة لمصادرة الأسلحة في مناطق الحدود.

'٦' رقابة صارمة على مخازن أسلحة شركات الحراسة.

'٧' حظر تكوين الميليشيات الخاصة أو المنتمية إلى أحزاب سياسية.

'٨' تحديد المتاجرين بالأسلحة والإبلاغ عنهم.

'٩' النظر في إمكانية ترتيب مسؤولية على البلدان التي تحتضن نشاط هؤلاء المتاجرين.

'١٠' انضمام الدول أعضاء اللجنة إلى اتفاق التعاون في مجال الشرطة الجنائية في المنطقة دون الإقليمية، الذي وضعته المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) في اجتماع رؤساء شرطة الأمن المعقود في برازافيل في عام ١٩٩٧.

'١١' أعرب الوزراء عن رغبتهم في قيام تعاون وثيق مع البلدان التي تمر المنتجات التجارية عبر أراضيها، ولا سيما عن طريق القيام بعمليات تفتيش للحاويات بانتظام. ودعوا علاوة على ذلك الأمم المتحدة إلى القيام بحملة توعية فيما يتعلق بمكافحة الاتجار غير المحكوم بالأسلحة، على غرار الحملات المناهضة للأسلحة الكيميائية والألغام المضادة للأفراد.

'١٢' تعزيز هياكل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

'١٣' العمل في مناطق الحدود البرية والجوية والبحرية على وضع و/أو تحسين المعدات اللازمة لمراقبة المواد الممنوعة وكشفها.

'١٤' تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول والمنظمات الدولية المختصة التي هي أعضاء فيها (الانتربول، برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ...).

'١٥' تصديق الدول على اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالمخدرات إذا لم تكن قد صدقت عليها بعد.

'١٦' مصادرة وتدمير الأسلحة التي بحوزة الجنود المسرحين في بلدان المنطقة دون الإقليمية.

'١٧' انضمام الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا إلى الاتفاقيات المتعلقة بالحد من التسلح وحظر الألغام وتنفيذها الدقيق لهذه الاتفاقيات.

'١٨' اشتراك الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا، في شهر نيسان/أبريل من كل عام، في التقرير المتعلق بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

'١٩' العمل في فترات معينة على حظر بيع الأسلحة والذخائر في بلدان المنطقة دون الإقليمية.

'٢٠' إعداد وتدريب أشخاص مؤهلين وتوفير المعدات اللازمة للكشف والتحديد والتدمير.

'٢١' إقامة تعاون دون إقليمي في مجال نزع الألغام ومساعدة ضحاياها، وذلك للاستفادة بشكل كامل من الخبرات المتوافرة في الجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا وتعزيز القدرات المحلية في هذين المجالين.

'٢٢' توعية المجتمع الدولي بالمعاناة التي تشهدها الدول الأعضاء من جراء الأسلحة والألغام المضادة للأفراد، وكذلك إيجاد الظروف الملائمة لتعبئة المساعدات المالية اللازمة لنزع الألغام ومساعدة الضحايا.

'٢٣' وضع خطة عمل استراتيجية لمجابهة المشاكل التي تخلقها الأسلحة والألغام المضادة للأفراد، والاستفادة الفعالة بالموارد.

'٢٤' تطبيق الاتفاقية التي تحظر صنع الألغام وتخزينها وبيعها وشراءها واستخدامها.

'٢٥' قيام العسكريين المسرحين بتسليم أسلحتهم وأمتعتهم قبل العودة إلى الحياة المدنية.

'٢٦' المراقبة المنتظمة والمشددة للأسلحة التي في حوزة العسكريين العاملين.

'٢٧' الحصول على مساعدة المجتمع الدولي والبلدان الصديقة للعمل بنجاح على تجريد السكان من السلاح.

'٢٨' وضع تدابير فعالة لمنع الأزمات والمنازعات في المنطقة دون الإقليمية.

'٢٩' توطيد التعاون في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

'٣٠' مبدأ رفض إنشاء ملاذات للجماعات المسلحة في الدول المجاورة.

٤١ - ونظرا إلى الأخطار العديدة التي تتعرض لها بلدان المنطقة دون الإقليمية من جراء تداول الأسلحة غير المحكوم، أعلن الوزراء موافقتهم على توجيه انتباه الأمين العام للأمم المتحدة إلى التدابير والإجراءات المذكورة أعلاه ليقوم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالنظر فيها بمزيد من التعمق عملا بالتوصية ٢٨ الواردة في تقرير الأمين العام.

واو - تبادل أولي للآراء بشأن تقرير الأمين العام المعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها" (الفقرتان ٢٧ و ٢٨)

٤٢ - رحب الوزراء باقتراحات الأمين العام الرامية إلى وقف انتشار الأسلحة.

٤٣ - وسلم الوزراء بالإجماع بأن مناخ الثقة الحقيقي بين دولهم هو وحده الذي يمكن أن يساعد على انتهاج سياسات خفض النفقات العسكرية.

٤٤ - وأعرب الوزراء أيضا عن تأييدهم لنداء الأمين العام إلى البلدان المصدرة للأسلحة للامتناع عن نقل الأسلحة إلى مناطق التوتر والنزاع. وأعلنوا كذلك تأييدهم لتوصية الأمين العام الداعية إلى كشف مجلس الأمن النقاب عن هوية تجار الأسلحة.

زاي - تقييم التقدم المتحقق في إنشاء آلية للإنذار المبكر تكون أداة لمنع الأزمات والمنازعات في وسط أفريقيا

٤٥ - أكد الوزراء من جديد ضرورة العمل في أقرب وقت ممكن على إنشاء آلية الإنذار المبكر في وسط أفريقيا عملا بما قرره رؤساء الدول والحكومات في المنطقة دون الإقليمية.

٤٦ - ولكفالة الاشتراك الفعال لجميع الدول الأعضاء، أكد الوزراء أهمية تطوير ومواءمة قدرات الدول الأعضاء كلها في مجال الاتصال، بهدف الارتقاء بقدرة كل دولة على جمع المعلومات المأخوذة من الآلية محليا ونقلها وتلقيها. وينبغي أن تكفل هذه التدابير أيضا اتصالا أفضل فيما بين الدول الأعضاء.

٤٧ - ونظرا إلى حساسية المعلومات التي ستتعامل معها الآلية، يفضل الوزراء أن يراعى أكبر قدر من السرية عند إذاعتها. وفي هذا الصدد تعطى الأولوية للدول الأعضاء، وتعطى بصفة أساسية للجهاز السياسي دون الإقليمي المختص بمنع المنازعات وإدارتها الذي أوصوا رؤساء دولهم بإنشائه.

حاء - مسائل متنوعة

٤٨ - أعرب الوزراء عن رغبتهم أن تكون الإسبانية والانكليزية والبرتغالية والفرنسية هي لغات العمل تيسيرا لاشتراك جميع البلدان الأعضاء في اللجنة اشتراكا كاملا في الأعمال.

جلسة الاختتام الرسمية

٤٩ - جرى في جلسة الاختتام الرسمية اعتماد التقرير الختامي، وتميزت الجلسة بالكلمة التي ألقاها الجنرال إدريس نغاري، وزير الدفاع الوطني في جمهورية غابون، وبخطبة الاختتام التي ألقاها سعادة الدكتور بولان أوبام نغويما رئيس الوزراء.

حرر في ليبرفيل في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨

تذييل

مشروع إنشاء مجلس أعلى لتعزيز السلام ومنع الأزمات السياسية والمنازعات المسلحة في وسط أفريقيا وإدارتها وتسويتها

الديباجة: إن رؤساء الدول والحكومات في البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا، المجتمعين في مؤتمر للقمة في الفترة من ------ الى ------ ١٩٩٨، حرصا منهم على تعزيز وصون السلم والأمن في منطقة وسط أفريقيا، ورغبة منهم في إيجاد مناخ مناسب وتنمية اقتصادية واجتماعية متسقة لبلدانهم وشعوبهم ، وتصميما منهم على احترام الأحكام ذات الصلة في ميثاق عدم الاعتداء، واقتناعا منهم أيضا بضرورة تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي دون الإقليميين، قد اتفقوا على تزويد الجماعة بمجلس أعلى لتعزيز السلام ومنع الأزمات السياسية والمنازعات المسلحة في وسط أفريقيا وإدارتها وتسويتها بالوسائل السلمية، يسمى فيما يلي "المجلس الأعلى"، ويقوم على المبادئ التالية لتحقيق الأهداف التالية:

١ - **المبادئ:**

يسترشد المجلس الأعلى في عمله بالمبادئ التالية الواردة في ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية:

(أ) تساوي جميع الدول في السيادة؛

(ب) عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛

(ج) تسوية الخلافات بالوسائل السلمية؛

(د) حرمة الحدود المعترف بها دوليا؛

(هـ) التعاون والتضامن لتحقيق التكامل والتقدم دون الإقليميين في المجال الاقتصادي؛

(و) التشارك في تحقيق السلم والأمن دون الإقليميين؛

(ز) حماية حقوق الإنسان؛

(ح) التمسك بالقيم الديمقراطية؛

(ط) احترام دولة القانون.

٢ - الأهداف:

ترمي الأهداف التي يسعى المجلس الأعلى الى تحقيقها الى ما يلي:

(أ) العمل على تعزيز السلم والأمن دون الإقليميين؛

(ب) تقليل بؤر التوتر ومنع نشوب منازعات مسلحة؛

(ج) تعزيز تدابير الثقة بين الدول الأعضاء؛

(د) تشجيع سياسات تسوية الخلافات بالوسائل السلمية؛

(هـ) زيادة التعاون دون الإقليمي في مجال الدفاع والأمن؛

(و) مساندة إقامة نظم حكم تشاركية والحرص على ممارسة الحكم السليم؛

(ز) تيسير جهود الوساطة في الأزمات والمنازعات داخل دول المنطقة دون الإقليمية وفيما بينها أو مع دولة أخرى؛

(ح) تحديد الاتجاهات الرئيسية في مجالات إقرار السلام وصونه وتعزيزه على الصعيد دون الإقليمي؛

(ط) تنظيم وتنسيق اشتراك البلدان الأعضاء في بعثات السلام التي تنشأ بمبادرة منها هي أو من الأمم المتحدة أو من منظمة الوحدة الأفريقية؛

(ي) تنسيق جهود البلدان الأعضاء في مكافحة الانتشار غير المحكوم للأسلحة والمخدرات والاتجار غير المشروع بها؛

(ك) تشجيع اتخاذ تدابير فعالة تكفل حرية انتقال الممتلكات والأشخاص؛

(ل) تنسيق عمل البلدان الأعضاء في مكافحتها لظاهرة الهجرة السرية؛

(م) كفالة الإدارة المنسقة لمشكلة اللاجئين وفقا للأحكام الدولية المعمول بها.

٣ - التنظيم والمهام: في ضوء استمرار حالات الأزمة والنزاع في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، يكون المجلس الأعلى بمثابة الجهاز السياسي الرئيسي للجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا المكلف بتحديد وتسيير العمل السياسي للبلدان الأعضاء في مجال السلم والأمن. ويوضع بهذه الصفة تحت الإشراف المباشر لرؤساء دول وحكومات الجماعة. ويكون المجلس الأعلى تحت إدارة البلد الذي يتولى رئاسة الجماعة، ويعقد اجتماعاته على مستوى القمة.

ويساعد المجلس الأعلى في عمله مجلس للوزراء ينعقد، بحضور الخبراء، بطلب من رؤساء الدول والحكومات للإعداد لاجتماعات القمة وأداء مهام أخرى بناء على طلب المجلس الأعلى، وكذلك رصد تنفيذ القرارات التي تتخذ في لقاءات القمة.

ويعقد المجلس الأعلى دورة عادية مرة في السنة أو دورة استثنائية كلما رأى الرئيس الفعلي ضرورة لذلك، بعد التشاور مع رؤسائه.

٤ - العلاقات بين المجلس الأعلى والأجهزة الأخرى دون الإقليمية والإقليمية والدولية

تحقيقا للأهداف المبينة أعلاه، يقيم المجلس الأعلى علاقات مع أي منظمة يمكن أن يسهم عملها في دعم السلم والأمن في وسط أفريقيا.

ولهذا الغرض تكون للمجلس الأعلى علاقات وطيدة مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

المرفق الثاني

التقرير الختامي للمؤتمر دون الإقليمي المعني بالمؤسسات الديمقراطية والسلام في وسط أفريقيا، الذي نظمته لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا وعقد في باتا في غينيا الاستوائية في الفترة من ١٨ الى ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٨

مقدمة

١ - انعقد المؤتمر المعني بالمؤسسات الديمقراطية والسلام في وسط أفريقيا في باتا بغينيا الاستوائية في الفترة من ١٨ الى ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٨.

٢ - وقد ساعد هذا المؤتمر على أن يلتقي لأول مرة في محفل دون إقليمي بوسط أفريقيا أعضاء حكومات وممثلو أحزاب معارضة وضباط كبار في قوات النظام وممثلون للمجتمع المدني في البلدان الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وشارك في المؤتمر أيضا عديد من الخبراء الوطنيين والدوليين.

٣ - وشاركت بفعالية في المؤتمر وفود البلدان التالية: أنغولا، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سان تومي وبرينسيبي، غابون، غينيا الاستوائية، الكاميرون، الكونغو. وحيل بين وفد تشاد وحضور المؤتمر رغم الإعلان عن وجوده. ولم تشترك رواندا في أعمال المؤتمر.

٤ - وتميزت جلسة الافتتاح الرسمية بكلمة الترحيب التي ألقاها سعادة السيد ميغيل أويونو ندونغ ميفومو، نائب رئيس الوزراء للخارجية والتعاون الدولي، باسم البلد المضيف، وبالخطبة التي ألقاها سعادة السيد كازيمير أويي مبا، رئيس المكتب ووزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون، وبرسالة الأمين العام للأمم المتحدة التي تلاها ممثله السيد سامي بو، المدير المساعد لشعبة أفريقيا الثانية وأمين اللجنة، وكذلك بخطبة الافتتاح لفخامة السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية.

تنظيم أعمال المؤتمر

٥ - أقر المؤتمر جدول الأعمال الذي يتضمن البنود التالية:

- ديمقراطية المشاركة ودولة القانون في وسط أفريقيا؛
- دور الجيش ومكانه في حماية المؤسسات الديمقراطية وفي صون السلام؛
- الثقافات السياسية التقليدية ودولة القانون؛
- دور المجتمع في عمليتي إقرار السلام وتحقيق الديمقراطية في وسط أفريقيا؛
- دور وسائط الإعلام في سياق تحقيق الديمقراطية في وسط أفريقيا؛
- الحكم السليم باعتباره من عوامل تعزيز التنمية الاقتصادية وتدعيم السلام في وسط أفريقيا.

٦ - وجرى النظر في هذه البنود المختلفة من جدول الأعمال في إطار فريقين عاملين هما:

- الفريق الأول: ديمقراطية المشاركة، دولة القانون، دور الجيش في حماية المؤسسات الديمقراطية وصون السلام في وسط أفريقيا

- الفريق الثاني: دور المجتمع المدني في عملية تحقيق الديمقراطية وحفظ السلام والحكم السليم باعتباره من عوامل تعزيز التنمية في وسط أفريقيا

سير أعمال المؤتمر

٧ - مداولات الفريق الأول: كانت بنود جدول الأعمال المحالة الى الفريق العامل الأول للنظر فيها تتعلق بما يلي: ديمقراطية المشاركة ودولة القانون في وسط أفريقيا؛ دور الجيش ومكانه في حماية المؤسسات الديمقراطية وفي صون السلام؛ الثقافات السياسية التقليدية ودولة القانون.

(أ) ديمقراطية المشاركة ودولة القانون في وسط أفريقيا

أحاط المشاركون علما ببحث مقتضب للبروفيسور مواييلا تشييمبه عن "ديمقراطية المشاركة ودولة القانون: من فشل النموذج المجلوب الى إعادة اكتشاف النموذج الزنجي الأفريقي". وقد كان هذا البحث موضع نقاش طويل.

وبالنظر الى أهمية المسائل المثارة، يوصي المشاركون الدول الأعضاء بتقديم ملاحظاتها المكتوبة على هذه الوثيقة في الاجتماع القادم للجنة.

وبالإضافة الى ذلك، أخذ المشاركون بالاقتراح الداعي الى إنشاء برلمان دون إقليمي، الذي تقدم به فخامة السيد أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس الجمهورية ورئيس دولة غينيا الاستوائية، في خطبته الافتتاحية.

(ب) دور الجيش ومكانه في حماية المؤسسات الديمقراطية وصون السلام

يوصي المشاركون، إدراكا منهم لأهمية الجيش ودوره ومكانه في حماية المؤسسات الديمقراطية وصون السلام في وسط أفريقيا، بإنشاء جيوش وطنية وجمهورية حقة تحترم حقوق الإنسان وحقوق الشعوب.

ومطلوب من الدول في هذا الصدد اتخاذ تدابير عاجلة لتشكيل قوات مسلحة وقوات أمن في مجال حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، والقضاء على المليشيات، وتوثيق التعاون فيما بين جيوش المنطقة دون الإقليمية لتعزيز الثقة المتبادلة وإقامة علاقات أفضل بين المجتمع المدني والقوات المسلحة.

وبالإضافة إلى ذلك، يوصي المشاركون بسرعة تنفيذ جميع التدابير التي تقررت في الاجتماع الأخير لوزراء الدفاع والداخلية في بلدان المنطقة دون الإقليمية، المعقود في ليبرفيل في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

(ج) الثقافات السياسية التقليدية ودولة القانون

يوصي المشاركون، بعد النظر في هذا البند، البلدان الأعضاء بالاستهداء التام بالقيم الأفريقية التقليدية، التي تقوم أساسا على التضامن والتشاطر، في إقامة أنظمة حكم تشاركية، مما يساعد على تجنب القوالب النمطية والتقليد الأعمى اللذين تتولد عنهما التناقضات والأزمات والمنازعات. وشدد المشاركون على أن تعزيز الهوية الثقافية ينبغي أن يؤدي إلى التقدم والسلام وإلى تضامن شعوب المنطقة دون الإقليمية.

٨ - الإفلات من العقاب: حظيت هذه المسألة باهتمام خاص من المشاركين الذين تابعوا بعناية بالغة العرض الذي قدمته السيدة إيميلدا بيري، المسجل المساعد للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٩ - ويجدد المشاركون، وعيا منهم لحالة المحكمة الجنائية، النداء الرسمي الذي أطلقه رؤساء الدول والحكومات في البلدان الأعضاء في اللجنة في مؤتمر قمتهم الذي عقد في برازافيل بالكونغو يومي ٢ و ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، ويدعون الدول الأعضاء إلى تحقيق مساندتها للمحكمة، ولا سيما باتخاذ تدابير تشريعية وتنظيمية، بهدف تبادل المعلومات، واعتقال المشتبه فيهم والمتهمين واحتجازهم ونقلهم، وحماية الشهود الذين أدلوا بأقوالهم أو طلب إليهم ذلك، وتنفيذ الأحكام، بمقتضى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المحدة ٩٥٥/١٩٩٤.

١٠ - وعلاوة على ذلك يوصي المشاركون، وعيا منهم لضرورة مكافحة الإفلات من العقاب، بتوطيد السلام المدني والوفاق الوطني في رواندا وغيرها في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. وتحقيقا لذلك، يوصي المشاركون بإنشاء لجان للمصالحة الوطنية في هذه البلدان وذلك لمد يد العون بشكل مفيد للتشريعات السارية.

١١ - وبالإضافة إلى ذلك، يشكر المشاركون مسجل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على المعلومات المفيدة المقدمة إلى اللجنة بشأن التقدم الذي أحرزته المحكمة في إطار مهمتها المتمثلة في مكافحة الإفلات من العقاب والنهوض بالعدالة والأمن في المنطقة دون الإقليمية. وهم يشجعون المسجل، كوسيلة للاضطلاع بالوظيفة البيداغوجية للمحكمة، على مواصلة جهوده لنشر المعلومات العلنية عن أنشطة المحكمة في دول المنطقة دون الإقليمية ونشر الآراء العلنية لهذه الدول وللمجتمع الدولي بشكل عام.

١٢ - وبعد الانتهاء من مناقشة بنود جدول أعمال الفريق العامل الأول، تقدم ممثلو أحزاب المعارضة في البلدان الأعضاء في اللجنة بإعلان خاص مرفق بهذا التقرير.

١٣ - مداولات الفريق الثاني: كانت بنود جدول الأعمال المحالة إلى الفريق العامل الثاني للنظر فيها تتعلق بما يلي:

- دور المجتمع المدني في عمليتي إقرار السلام وتحقيق الديمقراطية في وسط أفريقيا؛

- دور وسائط الإعلام في سياق تحقيق الديمقراطية في وسط أفريقيا؛

- الحكم السليم باعتباره من عوامل تعزيز التنمية الاقتصادية وتدعيم السلام في وسط أفريقيا.

(أ) دور المجتمع المدني في عمليتي إقرار السلام وتحقيق الديمقراطية في وسط أفريقيا

سبق النظر في هذا البند عرض قدمه البروفيسور باباكار سينيه وركز فيه على الدور الحاسم الذي يؤديه المجتمع المدني في التحولات الاجتماعية والسياسية التي تحدث في المنطقة دون الإقليمية منذ أن بدأت عملية تحقيق الديمقراطية، وكذلك إسهام هذا المجتمع في توطيد السلام في وسط أفريقيا.

وبالنظر إلى العمل الهام الذي يقوم به المجتمع المدني في عمليات استعادة السلام وصونه وتعزيزه في المنطقة دون الإقليمية، يوصي المشاركون الدول الأعضاء في اللجنة بإنشاء إطار مؤسسي يساعد على رصد ما يكفي من الموارد لدعم أنشطة هيئات المجتمع المدني. وأوصى المشاركون، علاوة على ذلك، بإشراك المجتمع المدني في عمل آلية الإنذار المبكر التي تعتزم البلدان الأعضاء في اللجنة إنشاءها.

ويوصي المشاركون، وعيا منهم للخطر الدائم المتولد عن التلاعب بهيئات المجتمع المدني، بالحفاظ على الطابع اللاسياسي للمجتمع المدني.

ويوصي المشاركون، إدراكا منهم للدور البارز للمرأة في البلدان الأعضاء في اللجنة، بالمشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في جميع مستويات عمليات صنع القرار حتى تزداد فرص تحقيق ديمقراطية حقيقية وسلام دائم في وسط أفريقيا.

وأوصى المشاركون في هذا الصدد بإشراك المرأة في الوفود المكلفة بالتفاوض لإقرار السلام وأعربوا عن رغبتهم في ازدياد عدد النساء في قوائم المشاركين في الاجتماعات القادمة للجنة.

ويوصي المشاركون، بالإضافة إلى ذلك، بإنشاء شبكة دون إقليمية تضم هيئات المجمع المدني تعزيزا لفعالية هذه الهيئات في مجال إقرار السلام وتعزيز الديمقراطية في وسط أفريقيا.

ويوصي المشاركون، اقتناعا منهم بأن المدرسة هي الإطار الأمثل لنقل ثقافة السلام ونشرها، بتضمين المناهج دروسا تتعلق باحترام حقوق الإنسان وكرامة الفرد.

(ب) دور وسائط الإعلام في سياق تحقيق الديمقراطية في وسط أفريقيا

قدم هذا البند السيد روجيه غي فوللي الذي رسم صورة لحالة وسائط الإعلام منذ بداية عمليات تحقيق الديمقراطية في وسط أفريقيا.

ويوصي المشاركون، وعيا منهم لتأثير وسائط الإعلام على الجماهير وللدور الذي يمكن أن تؤديه الصحف في تعزيز القيم الديمقراطية وتوطيد السلام، بإعادة تأكيد أهمية إعداد المشتغلين بالصحافة. وفي هذا الصدد يودون أن ينشأ في جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية إطار مؤسسي ينظم نشاط المشتغلين بالصحافة ويعمل أيضا، مع كفالة حرية الصحافة، على التشديد على مسؤولية أصحاب وسائط الاتصال.

ويوصي المشاركون، واضعين في اعتبارهم حالة الصحافة في وسط أفريقيا حيث تمتلك الدولة أفضل القدرات في مجال الاتصال، بإحلال تعابير الصحافة الحكومية محل تعابير الصحافة الوطنية، حتى يتاح لجميع القائمين على أمر الصحافة استخدام التراكيب الصحفية الموجودة بشكل أفضل. وفي هذا الإطار، يمكن لهيئات المجتمع المدني بسهولة أكبر أن تحتل الحيز الإعلامي الوطني لتعرف بأنشطتها بصورة أفضل ولتساهم بالتالي في مهمة الإعلام والتعليم التي تتولاها وسائط الإعلام.

وإذ يشير المشاركون إلى الحالات العديدة التي حفلت فيها صحافة المنطقة دون الإقليمية بأعمال دعائية تحض على الكراهية والعنف بين الأهالي، فإنهم يوصون الدول الأعضاء بالارتقاء بإعداد المشتغلين في وسائط الاتصال. واتفقوا في هذا الصدد على أن تعقد، تحت إشراف اللجنة، حلقة دراسية دون إقليمية معنية بإعداد المشتغلين بالصحافة لزيادة إلمامهم بآداب مهنة الاتصال والارتقاء بقدراتهم المهنية.

وأوصى المشاركون أيضا بإنشاء مركز دون إقليمي لإعداد الصحفيين وبزيادة المبادلات بين الصحف في البلدان الأعضاء في اللجنة.

ونددد المشاركون، إلى جانب ذلك، بموقف وسائط إعلام دولية معينة تستغل إمكانياتها في التغطية العالمية لترويج معلومات كاذبة عن بلدان المنطقة دون الإقليمية.

(ج) الحكم السليم باعتباره من عوامل تعزيز التنمية الاقتصادية وتدعيم السلام في وسط أفريقيا

قدم هذا البند البروفيسور باباكار سينيه الذي أبرز جانبي مفهوم الحكم السليم، وهما من ناحية تعزيز فعالية الدولة في إدارة الشؤون العامة، ومن ناحية أخرى إعادة تشكيل الدولة بحيث تنسحب من جميع مجالات النشاط الاقتصادي.

وقد أعرب المشاركون عن تأييدهم القوي لأي مجهود يستهدف إدارة الدولة بشكل أرشد وأكثر شفافية، ولا سيما بمشاركة متزايدة من جانب المجتمع المدني، وإن كانوا قد شككوا في ضرورة الانسحاب التام للدولة، وخصوصا من المجالات الاجتماعية كالتعليم والصحة.

وعلاوة على ذلك فإنه بالنظر إلى الصلة بين الإدارة السيئة للشؤون العامة وتزايد الفقر الذي يعد من الأسباب الدفينة لزيادة المنازعات في وسط أفريقيا، فإن المشاركين يوصون حكومات المنطقة دون الإقليمية باتباع سياسات يمكن أن تساعد في الاستفادة بشكل أفضل من الموارد الوطنية وفي تحديث الدولة.

وأثنت الوفود بحرارة على مبادرة اللجنة الاستشارية الدائمة بتنظيم هذا المؤتمر الذي أتاح للمجتمع المدني الاشتراك في مداولات باتا.

جلسة الاختتام الرسمية

١٤ - جرى في جلسة الاختتام الرسمية اعتماد التقرير النهائي وإعلان باتا بشأن تعزيز استدامة الديمقراطية والسلام والتنمية في وسط أفريقيا، المرفق بهذا التقرير (التذييل الأول)، كما تميزت الجلسة بالكلمة التي ألقاها السيد سامي كوم بوو، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة وأمين اللجنة، وبالخطبة التي ألقاها سعادة السيد كازيمير أولي مبا، وزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون في جمهورية غابون ورئيس مكتب اللجنة، وبخطبة الاختتام التي ألقاها سعادة السيد آنجل سيرافين سيريش دوغان، رئيس الوزراء ورئيس حكومة غينيا الاستوائية.

حرر في باتا في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٨

التذييل الأول

إعلان باتا بشأن تعزيز استدامة الديمقراطية والسلام والتنمية في وسط أفريقيا، الذي اعتمده المؤتمر دون الإقليمي المعني بالمؤسسات الديمقراطية والسلام في وسط أفريقيا

١ - إن المشاركين في المؤتمر دون الإقليمي المعني بالمؤسسات الديمقراطية والسلام في وسط أفريقيا، وهم من أعضاء الحكومات وممثلي أحزاب المعارضة وكبار الضباط في القوات المسلحة وقوات الأمن وبرلمانيون وممثلون للمجتمع المدني في بلدان وسط أفريقيا، قد اجتمعوا في باتا بغينيا الاستوائية في الفترة من ١٨ إلى ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٨ تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، للنظر في المسائل المتعلقة بعملية تحقيق الديمقراطية وإقرار السلام في وسط أفريقيا.

٢ - وأعرب المشاركون عن بالغ قلقهم لاستمرار الأزمات والمنازعات في وسط أفريقيا التي ترتب عليها فقد العديد من الأرواح وتعرض المنطقة دون الإقليمية للدمار والمعاناة. وهم يرون أن هذه الحالة الهشة تهدد عملية تحقيق الديمقراطية والتنمية في هذه المنطقة دون الإقليمية التي تنبئ بالثراء.

٣ - وقد شدد المشاركون على الفرصة التاريخية التي يتيحها هذا المؤتمر الذي ينعقد في فترة تحول بالغ في أفريقيا تتسم بالانتقال الذي ما زال صعبا من عصر الحزب الواحد إلى عصر الديمقراطية التعددية.

٤ - وأشار المشاركون إلى أن المؤتمر أتاح لشتى الطبقات الاجتماعية والسياسية فرصة التداول تشجيعا للبحث عن سبل ووسائل تعزيز السلام والديمقراطية داخل الدول وفي مجمل منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. وأعربوا في هذا الصدد عن شكرهم الحار للأمين العام للأمم المتحدة لمساندته الراسخة وللمساعدة المادية التي وضعتها المنظمة تحت تصرف اللجنة من أجل تيسير عقد هذا المؤتمر الهام. وأعرب المشاركون عن رغبتهم في تكرر هذا الشكل من اللقاءات.

٥ - وأعرب المشاركون، علاوة على ذلك، عن امتنانهم للأمين العام لاستمرار دعمه وتشجيعه للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، التي تُعتبر آلية سياسية متميزة لدعم الثقة والتعاون في مجال تحقيق السلام والاستقرار في هذه المنطقة دون الإقليمية المضطربة للغاية.

٦ - وقد أجمع المشاركون على التسليم، كما أكد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، بأن الحكم

الديمقراطي يساعد في كفالة احترام الحقوق السياسية وحماية الحريات الاقتصادية وخلق الظروف اللازمة للسلام والتنمية.

٧ - وفي هذا السياق واقتناعا بضرورة قيام نُظم سياسية مفتوحة في المنطقة دون الإقليمية تيسر المشاركة الكاملة لكل القوى الاجتماعية والسياسية، أكد المشاركون من جديد التزامهم الوطيد بتعزيز الديمقراطية في دولهم والمساهمة في تحقيق الاستقرار في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية بأكملها.

٨ - وأكد المشاركون مرة أخرى الحق السيادي لكل دولة في بناء نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي على أساس ثقافتها وفي تحديد تواتر عملية تحقيق الديمقراطة في مؤسساتها، مع احترام المبادئ العالمية، ولا سيما الواردة في الصكوك الإقليمية والدولية، مثل ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٩ - وسلَّم المشاركون بأن إرساء أسس ديمقراطية وطيدة في كل دولة عضو وفي المنطقة دون الإقليمية برمتها من شأنه أن يُعزز الاستقرار ويدعم أسس منع المنازعات ويُساعد في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في وسط أفريقيا.

١٠ - وشدد المشاركون على ضرورة العمل، رغم كل العقبات، على المضي قدما في طريق تحقيق الديمقراطية الذي لا يُعد حدثا عابرا، بل عملية متطورة، من أجل توفير الظروف المثلى لرخاء الدول والشعوب في المنطقة دون الإقليمية بأسرها.

١١ - وإذ أكد المشاركون من جديد الحق السيادي لكل أمة في تحديد طبيعة وتواتر عملية تحقيق الديمقراطية في مؤسساتها، فقد سلموا بالإجماع بأن هذه العملية ينبغي أن تُفضي بالضرورة إلى قيام نظام سياسي دينمي يُساعد على التعبير التام عن رغبة الشعب على أساس المبادئ التالية:

- احترام دولة القانون؛

- مكافحة الإفلات من العقاب؛

- التعددية السياسية؛

- إجراء انتخابات حرة وواضحة ونزيهة؛

- حرية الصحافة؛

- استقلال القضاء؛

- احترام حقوق الإنسان وكرامة الفرد؛

- إيجاد ثقافة ديمقراطية حقيقية لا تتسم بالعنف أساسا؛

- ممارسة التحاور والتسامح.

التوصيات

١٢ - وصولا إلى إرساء أساس دائم للتجربة الديمقراطية وتعزيز السلام في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، اعتمد المشاركون التدابير التالية وأوصوا بإقامة الآليات التالية على الصعيد المشترك بين الدول وعلى الصعيد الداخلي.

على الصعيد المشترك بين الدول

(أ) بناء على الاقتراح الذي تقدم به فخامة السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس دولة غينيا الاستوائية، أوصى المؤتمر بالعمل في أقرب وقت ممكن على إنشاء برلمان دون إقليمي في وسط أفريقيا. ويتألف هذا البرلمان، الذي تكون مهمته معالجة المسائل التي تحظى باهتمام مشترك والتي ترمي إلى تعزيز تدابير الثقة والسلام في المنطقة دون الإقليمية، من برلمانيين يفوزون في انتخابات تعددية ديمقراطية تجري في بلدانهم وتختارهم برلماناتهم الوطنية. ويكون البرلمان دون الإقليمي بمثابة أداة متميزة للتشاور ونشر القيم والخبرة الديمقراطية في وسط أفريقيا، وينعقد بالتناوب في البلدان الأعضاء؛

(ب) أوصى المشاركون، اقتناعا منهم بأن عملية تحقيق الديمقراطية لا تشمل الطبقة السياسية وحدها بل الشعوب أيضا وتزويدا للبرلمان دون الإقليمي بما يستحقه من دعم، بأن يتمتع ممثلو المجتمع المدني، ولا سيما منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، ومنظمات النهوض بالمرأة، وحركات الشباب، بمركز المراقب الدائم في البرلمان؛

(ج) أناط المشاركون بحكومة غينيا الاستوائية، بالاتفاق مع الرئيس الحالي لمكتب لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط افريقيا، مهمة مخاطبة الأمين العام للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره تيسيرا لتشكيل البرلمان دون الإقليمي في أقرب وقت ممكن؛

(د) أكد المشاركون من جديد الحاجة الماسة إلى قيام جميع دول منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية بتوقيع ميثاق عدم الاعتداء، الذي اشتركت في التفاوض عليه واعتماده، وباحترامه بكل دقة، منعا

للجوئها إلى استخدام القوة في علاقاتها المتبادلة. وجددوا دعوتهم لأنغولا ورواندا إلى توقيع هذا الميثاق. كما دعوا الدول التي وقّعته إلى التصديق عليه؛

(هـ) دعا المشاركون المجتمع الدولي، وعيا منهم للأهمية الفائقة لإنشاء مؤسسات ديمقراطية في المنطقة دون الإقليمية تكون فعاليتها مكفولة، إلى الإسهام في إعداد كوادر وطنية مؤهلة، وبخاصة في مجالي إجراء الانتخابات والأداء السليم للمؤسسات الديمقراطية؛

(و) عملا على زيادة فهم شعوب المنطقة دون الإقليمية لمفهومي السلام والثقافة الديمقراطية في وسط أفريقيا، يناشد المؤتمر الأمين العام للمم المتحدة العمل على تيسير نشر نتائج مؤتمر باتا التاريخي هذا وتعميمها على نطاق واسع.

<u>على الصعيد الداخلي</u>

(أ) تشديدا على الاحترام الدقيق لدولة القانون، يُدين المشاركون بشكل قاطع استخدام القوة المسلحة وسيلة للغزو وللاحتفاظ بالسلطة السياسية؛

(ب) ذكّر المشاركون بدور القوات المسلحة الذي يتمثل في كفالة وجود مؤسسات جمهورية والاحترام الواجب للقوانين واستقرار دولة القانون؛

(ج) اقتناعا من المشاركين بأن الحكم السليم والإدارة الواضحة للشؤون العامة من شأنهما تعزيز رفاهة السكان وتشجيع تحسين الأداء الاقتصادي في مجمل المنطقة دون الإقليمية، فإنهم يُشددون على ضرورة مكافحة الفساد والإفلات من العقاب؛

(د) أكد المشاركون من جديد أن احترام حقوق الأفراد السياسية والمدنية واحترام حقوق الإنسان واحترام دولة القانون الكافلة للإنصاف والعدالة الاجتماعية تُعد كلها افضل حماية من المخاطر التي يتعرض لها سلام الدول وأمنها الداخلي وتعزيز الديمقراطية.

١٣ - ويوصي المشاركون بزيادة الاتصالات بين الطبقة السياسية والمجتمع المدني داخل البلدان الأعضاء في اللجنة وفيما بينها لزيادة ثقة الشعوب في مؤسسات الدولة وإذكاء مسؤولية النوابب المنتخبين إزاء الدولة والسكان.

حرر في باتا في ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٨

التذييل الثاني

بيان خاص لأعضاء المعارضة في بلدان منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية في مناسبة المؤتمر دون الإقليمي المعني بالمؤسسات الديمقراطية والسلام في وسط أفريقيا

إن ممثلي المعارضة الحاضرين، إذ يحيطون علما برغبة الأمم المتحدة ورؤساء الدول الأعضاء في دعوة ممثلي المعارضة في بلدان المنطقة دون الإقليمية إلى الاشتراك في المؤتمر المعني بالمؤسسات الديمقراطية والسلام في وسط أفريقيا، يشيدون بهذه المبادرة الموفقة التي تتيح لجميع المشتغلين بالسياسة التفكير معا في المشاكل التي تـُهدد عملية تحقيق الديمقراطية والسلام في المنطقة دون الإقليمية.

إن المجتمع الدولي ورؤساء الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية يـُسلمون، بهذا العمل، بأهمية المعارضة كعنصر فاعل يمكنه أيضا الاشتراك في تسوية المنازعات في وسط أفريقيا. ومن هذا المنظور يتطلع ممثلو المعارضة إلى لقاءات منتظمة تشمل المشتغلين بالسياسة والمجتمع المدني. على أن أعضاء المعارضة في الدول الأعضاء يأسفون لغياب نظرائهم في بعض الوفود الحاضرة في باتا.

ولما كان الفقر والتنظيم السيئ للانتخابات هما أساس المنازعات التي أشاعت الغم في منطقتنا دون الإقليمية، فإن ممثلي المعارضة يتطلعون إلى ما يلي:

١ - تشكيل لجان وطنية للانتخابات متفق عليها.

٢ - اتخاذ تدابير جريئة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما اتباع الحكام للحكم السليم، للقضاء على الفقر والحيف الاجتماعي.

ولما كان دور المعارضة أن تكون شاهدا على عمل الحكام ومعادلا له بما يـُعد شكلا من أشكال المشاركة في حياة دولنا، فإن ممثلي المعارضة يتطلعون إلى أن يكون في دولنا ميثاق للمعارضة يـُحدد حقوق المعارضين وواجباتهم.

وفي الختام، فإن ممثلي المعارضة يؤيدون الاقتراح الذي تقدم به الرئيس أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس غينيا الاستوائية، بإنشاء برلمان دون إقليمي في وسط أفريقيا. ومع ذلك فإنهم يرون أن إنشاء مثل هذه المؤسسة المهمة لا بد من أن يسبقه تشكيل جماعات للصداقة بين مختلف برلماناتنا وإقامة اتحاد لبرلمانات وسط أفريقيا.

حرر في باتا في ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٨

الموقعون

١ - جمهورية أفريقيا الوسطى

البروفيسور آبل غومبا، رئيس الجبهة الوطنية من أجل التقدم والناطق باسم مجموعة الأحزاب السياسية المعارضة الأحد عشر في جمهورية أفريقيا الوسطى

٢ - غابون

المبجل جوزيف مابياغي

المبجل أركاد نزينغت

٣ - غينيا الاستوائية

المبجل سيكوندينو أويونو أغوونغ آدا

زعيم المعارضة البرلمانية

٤ - الكاميرون

المبجل أندرو أكونتيه

- - - - -